أشادوا بعمق العلاقات الأخوية والتاريخية بين البلدين الشقيقين

نواب: زيارة وفد مجلس الأمة إلى البحرين مثمرة وموفقة بالمقاييس كافة

أشاد عدد من النواب بنتائج الزيارة الرسمية إلى مملكة البحرين، واصفين إياها بالمثمرة والموفقة على المستويات كافة، مشيدين بعمق العلاقات التاريخية والأخوية بين البلدين الشقيقين.

وتوجه النواب على هامش زيارة وفد مجلس الأمة برئاسة رئيس المجلس مرزوق الغانم إلى البحرين، بالشكر الجزيل والتقدير للمملكة على كرم الضيافة وحسن الاستقبال، لافتين إلى ضرورة تكرار مثل هذه الزيارات التي تساهم في تقوية العلاقات وتبادل الخبرات بين شعوب دول الخليج.

أشاد النائب عبد الوهاب البابطين بالعلاقات الأخوية التاريخية بين دولة الكويت ومملكة البحرين على المستويين الرسمي والشعبي، مؤكدا ان الكويتيين لا يمكن ان ينسوا الموقف البحريني اثناء الغزو العراقي الغاشم على الكويت.

وقال إن اللقاءات والمباحثات التي عقدها الوفد النيابي الكويتي برئاسة رئيس مجلس الامة مرزوق الغانم ضمن الزيارة الرسمية الى مملكة البحرين، مثمرة وتناولت العديد من القضايا المشتركة.

واوضح البابطين ان هدف هذه الزيارة هو التشاور حول مختلف القضايا التي تخص البلدين الشقيقين والتنسيق حول الإجراءات اللازم اتخاذها بشأن الأوضاع الإقليمية والتحديات الاقتصادية التي تواجه جميع دول الخليج نتيجة انخفاض سعر النفط.

وأضاف البابطين ان تكرار هذه اللقاءات هو العنصر المطلوب في هذه الفترة الحرجة التي تتطلب التنسيق والتعاون بين دول مجلس التعاون الخليجي والاجتماع على كلمة واحدة من اجل التغلب على التحديات التي نواجهها جميعا.

واكد "اننا جميعا في دول الخليج نسير وفق توجيهات قياداتنا الحكيمة للعبور من هذه الازمات الإقليمية وتحقيق الصالح للشعوب الخليجية".

من جانبه قال النائب ثامر السويط إن الزيارة كانت موفقة بكل المقاييس بدءاً من لقاء جلالة ملك البحرين حمد بن عيسى آل خليفة، مضيفاً أنه تم النقاش حول أمور كثيرة مفيدة للبلدين على الصعيد البرلماني وعلى صعيد مستقبل العلاقات الثنائية ومستقبل الشعبين الشقيقين.

وأكد السويط أن التجربة البرلمانية البحرينية عريقة والاحتكاك بين البرلمانيين في البلدين تضيف إلى رصيدنا البرلماني، وتبادل الخبرات بين البرلمانيين مفيدة للطرفين.

وبدوره قال النائب أسامة الشاهين إن هذه الزيارة لها أكثر من رمزية، لافتا إلى انها أول زيارة رسمية لمجلس الامة في الفصل التشريعي الحالي واختيار البحرين لتكون هي وجهة الزيارة الأولى دلالة على الأخوة والمكانة الكبيرة التي تشغلها البحرين حكومة وشعباً في قلوب الكويتيين.

وتوجه الشاهين بالشكر والتقدير لمملكة البحرين حكومة وشعباً بقيادة جلالة الملك حمد بن عيسى على حسن الاستقبال وكرم الضيافة والحفاوة.

عبدالوهاب البابطين

أسامة الشاهين

ثامر السويط

■ البابطين: الكويتيون لا يمكن ان ينسوا الموقف البحريني اثناء الغزو العراقي الغاشم

■ اللقاءات والمباحثات التي عقدت كانت مثمرة وتناولت العديد من القضايا المشتركة

■ ثامر السويط: التجربة البرلمانية البحرينية متميزة وتبادل الخبرات مفيد للطرفين

■ الشاهين: اختيار المنامة لتكون هي وجهة الزيارة الأولى دلالة على الأخوة بين البلدين

اعتبر الملف الصحي من أبرز الملفات التي تستحق أن تفتح

الدلال: طلب لتكليف لجنة الأموال العامة التحقيق في تجاوزات «الصحة»

كشف النائب محمد الدلال عن توقيعه وعدد من النواب طلبا لتكليف لجنة حماية الأموال العامة بالتحقيق في تجاوزات وزارة الصحة على أن تقدم اللجنة تقريرها بأقرب وقت حتى يتخذ المجلس الإجراءات المطلوبة بشأنها.

وقال في تصريح بالمركز الإعلامي في مجلس الأمة إن الطلب يشمل التحقيق في تقارير ديوان المحاسبة وكل ما سيقدم من مستندات وأدلة تثبت وجود تجاوزات ومخالفات في الوزارة.

واعتبر الدلال الملف الصحي من أبرز الملفات التي تستحق أن تفتح وأن تُحرك كل الأدوات البرلمانية للوصول إلى الحقيقة بشأنها والحفاظ على المال العام مطالبا الحكومة بالتعاون مع لجنة التحقيق وما سينتج عنها من قرارات، وبين أن التجارب البرلمانية السابقة أثبتت أن استجوابات وزراء الصحة المتعاقبين أدى بعضها إلى تنحي الوزير وبقيت مشاكل الوزارة من دون حل.

وأكد الدلال احترامه رغبة من يريد استجواب وزير الصحة مطالبا بمنح فرصة لمعالجة المشكلة من خلال التحقيق وتقديم توصيات عملية لتدارك الخطأ والذهاب بالوزارة إلى الاتجاه الصحيح.

ومن جانبه أبدى النائب خالد محمد العتيبي انزعاجه الشديد الى ما آلت اليه الاوضاع داخل وزارة الصحة وانقسامها الى فريقين في ظل الصراع القائم

وطالب العتيبي ان يكون المديرين و العاملين بالوزارة من هيئات طبية وتمريضية وإدارية بمنأى عن تلك الخلافات والانقسامات التي وصلت للعلن وان يتفرغ الجميع داخل الوزارة من أكبر موظف الى أصغرهم لتأدية رسالتهم الإنسانية تجاه المرضى والمراجعين لكي لا تضيع مكتسباتهم التي منحها لهم الدستور.

وحذر العتيبي من تعطيل مصالح المواطنين واحتياجاتهم وحقوقهم المشروعة بسبب ذلك الصراع مؤكدا ان صحة المواطنين والمرضى امر في غاية الاهمية وعليه يجب ان يبتعد المدراء والقياديين ومن في حكمهم بالوزارة عن تلك الخلافات حتى يتم انهاء حالة الاستقطاب تلك التي و ان استمرت على هذا النحو ستضرب الوزارة في مقتل قائلا ان مطالب العاملين ومصالحهم في أماكن عملهم يجب ان تكون بعيدة عن تلك الانقسامات ولذلك نرفض ان تمس او ان يتم التعسف بهم.

وأضاف يكفي ما تعانيه المنظومة الصحية من تراجع وثقتها أرقام ومؤشرات لجهات عالمية بجانب مشاكل عديدة أنهكت الجسد الطبي وافقدت أغلبية المراجعين الثقة في خدمات الوزارة و على الجميع داخل الوزارة تحمل مسؤولياته والقيام بدوره المنوط به.

واختتم العتيبي تصريحه قائلا بصفتي ممثلا عن الامة ومقررا للجنة الشؤون الصحية أؤكد اني لن أسكت ولن اقف موقف المتفرج تجاه أي ضرر او تعسف يصيب المرضى والمراجعين او موظفي الوزارة باختلاف درجاتهم الوظيفية وسنتدخل بحزم ان اخطأ اي مسؤول او مدير و تعسف مع الموظفين او اخل بمسؤولياته لخدمة صراعه مع المسؤول الآخر.

محمد الدلال

خالد العتيبي

■ العتيبي: يجب أن يتم إبعاد المديرين والقياديين ومن في حكمهم بالوزارة عن الخلافات الحاصلة حالياً

■ مطالب العاملين ومصالحهم في أماكن عملهم يجب أن تكون بعيدة عن الانقسامات

■ لن أسكت ولن أقف موقف المتفرج تجاه أي ضرر أو تعسف يصيب المرضى

اللجنة رفعت اجتماعها بعد إفادة مسؤولي الوزارة عدم تمكن الوزير من الحضور لسفره

«الميزانيات»: ملاحظات «المحاسبة» على الحساب الختامي لـ «الخارجية» مستمرة

أعضاء لجنة الميزانيات

رفعت لجنة الميزانيات والحساب الختامي اجتماعها مع وزارة الخارجية بعد إفادة مسؤولي الوزارة عدم تمكن حضور النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية الشيخ صباح الخالد للاجتماع لسفره مع وفد صاحب السمو في زيارة رسمية.

وقال رئيس اللجنة النائب عدنان عبد الصمد إن الوزارة لم تبلغ اللجنة برغبتها في تأجيل الاجتماع ليتمكن الوزير من الحضور رغم إبلاغها بكتاب رسمي سابقا وبوقت كاف رغبة اللجنة في الاجتماع مع الوزير.

وأوضح أن اللجنة ترغب في إطلاع الوزير ما يعتري الحساب الختامي للوزارة للسنة المالية 2015/2016 من مآخذ وصلت إلى حد عدم تعبيره بشكل واقعي عن المصروفات التي تم صرفها خلال السنة المالية.

وأشار إلى أنه بعد مناقشة مستفيضة وأخذ آراء الجهات الرقابية أكدت هذه الجهات هذا الأمر في الاجتماع الذي تم مع اللجنة بتاريخ 3 يناير الماضي، كما أن كثيرا من الملاحظات مستمرة لسنوات وبحاجة إلى تصويب.

وأشار إلى أنه كان من الممكن التنسيق مع اللجنة وإبلاغها مسبقا بارتباطات الوزير كي يتسنى لها ترتيب اجتماع مع جهة حكومية أخرى.

جانب من الاجتماع

وافقت على مقترحين لتعديل أوضاع المدرسين المساعدين من حملة الدكتوراه

«التشريعية» تقر عدم نشر صور المتهمين إلا بموافقة النائب العام

أقرت لجنة الشؤون التشريعية والقانونية خلال اجتماعها امس عددا من المقترحات المحالة عليها من الناحيتين الدستورية والقانون وأحالتها على اللجان المختصة وأرجأت البت في طلب رفع الحصانة عن النائب أحمد الفضل إلى حين الاستماع إليه.

وقال رئيس اللجنة النائب محمد الدلال في تصريح بالمركز الإعلامي في مجلس الأمة إن اللجنة وافقت بالإجماع على اقتراح بقانون لتعديل مادتين من قانون المطبوعات والنشر تتعلقان بعدم نشر صور المتهمين في وسائل الإعلام وأن اللجنة أبدت ملاحظة بألا يتم النشر إلا بعد موافقة النائب العام.

وأضاف أن اللجنة وافقت بأغلبية الحضور على اقتراح بقانون لإضافة مادة جديدة إلى قانون تنظيم السجون تتعلق بإلزام وزارة الداخلية بإخضاع السجناء لبرنامج تأهيلي متكامل لمساعدتهم خلال فترة السجن.

وذكر أن اللجنة وافقت بالإجماع على اقتراح بقانون بتعديل أوضاع المدرسين المساعدين من حملة الدكتوراه (المعيدين) في جامعة الكويت.

وأضاف أن اللجنة وافقت بأغلبية الحضور على اقتراحين بقانونين لمعالجة أوضاع حملة شهادة الدكتوراه الحاصلين عليها على نفقاتهم الخاصة مع إبداء ملاحظات عن وجود شبهة عدم دستورية في بعض النصوص التي تحتاج تعديلا جذريا.

وأوضح أن هذه الشبهة تتعلق باختلاف الاشتراطات في المقترح عن المعتمدة من الجامعة والهيئة العامة للتعليم التطبيقي فيما يتعلق بالتقدير المطلوب لالتحاق الطلبة بالجامعات.

وأشار إلى أن اللجنة أوصت في ملاحظاتها أن تكون هناك مراعاة للعدالة وأن يكون القبول مشروطا بمعادلة الشهادات داخل الكويت.

وقال إن اللجنة رفضت بأغلبية ٥ إلى ١ اقتراحا لتعديل قانون المطبوعات بأن تقدم كفالة مالية عند رفع القضايا، ورفضت مقترحا بمنع نشر إعلانات المزاد العلني في الصحف الخاصة والاكتفاء بالجريدة الرسمية.

وكشف الدلال أن اللجنة تستعد حاليا للبت النهائي في قانون الحبس الاحتياطي وتعيين القياديين وأيضا قوانين مكافحة الفساد

أعضاء اللجنة التشريعية

جانب من الاجتماع